

## II. عناصر الإجابة:

شكرا للسيدة النائبة المحترمة والسادة النواب المحترمين على طرحهم هذا السؤال الهام .

كما في علمكم ستتخذ الوكالة الوطنية للتدبير الاستراتيجي لمساهمات الدولة وتتبع نجاعة أداء المؤسسات والمقاولات العمومية، في مرحلة أولى، شكل مؤسسة عمومية وذلك قبل أن يتم تحويلها إلى شركة المساهمة في مدة لا تتجاوز خمس سنوات، علما أن الدولة ستعمل، بصورة تدريجية، على نقل المساهمات التي تمتلكها إلى الوكالة .

وفي إطار تفعيل هذه الوكالة الوطنية، تم تعديل القانون التنظيمي المتعلق بالتعيين في المناصب العليا من أجل إدراج "الوكالة الوطنية للتدبير الاستراتيجي لمساهمات الدولة وتتبع نجاعة أداء المؤسسات والمقاولات العمومية" ضمن المؤسسات العمومية الاستراتيجية التي يتم تعيين مسيرها في المجلس الوزاري. ويوجد هذا التعديل قيد النشر بالجريدة الرسمية .

وتجدر الإشارة إلى أن التحضيرات جارية من أجل ضمان اجتماع المجلس الإداري الأول للوكالة عبر تسمية أعضاء هذا المجلس وتعيين المدير العام للوكالة .

أما فيما يخص حجم المساهمة الفعلية للقطاع الخاص في صندوق محمد السادس للاستثمار، فقد تم تحديد رأسماله الأولي في 15 مليار درهم كمساهمة من الميزانية العامة للدولة مع غلاف مالي إجمالي مستهدف يناهز 45 مليار درهم.

كما أن الدولة تملك مجموع رأسمال الصندوق الأولي، على أنه يجوز للصندوق فتح رأسماله في حدود 49% على ألا تبلغ حصة أي هيئة غير تابعة للدولة في رأسماله نسبة 33%.

وسيتمتع الصندوق على صناديق قطاعية وموضوعاتية تتدخل، كل في قطاع معين، وتعتمد آليات ملائمة لنطاق تدخلها، ولا سيما في مجالات إعادة هيكلة الصناعة والابتكار والأنشطة ذات النمو الواعد والنهوض بالمقاولات الصغرى والمتوسطة والبنيات التحتية والفلاحة والسياحة. وتحدث هذه الصناديق، على وجه الخصوص، في شكل هيئات التوظيف الجماعي للرأسمال منظمة بموجب القانون رقم 41.05، كما وقع تغييره

وتتميمه بموجب القانون رقم 18.14. وعليه، فإن مجموع المساهمة الفعلية للقطاع الخاص سيتخذ شكل مساهمة في رأسمال الصندوق أو الصناديق القطاعية أو الموضوعاتية، كما أن مساهمات القطاع الخاص يمكن أن توجه مباشرة نحو المشاريع التي من شأنها تمويل المقاولات العاملة في المجالات التي يعتبر الصندوق أنها تكتسي طابعا أولويا، لاسيما في مجالات إعادة هيكلة الصناعة، والابتكار والأنشطة ذات النمو الواعد، والنهوض بالمقاولات الصغرى والمتوسطة، والبنيات التحتية والفلاحة والسياحة.

وكما أسلفت، فإن الاستعدادات جارية من أجل عقد الاجتماع الأول للمجلس الإداري للصندوق والذي سيتم من خلاله اعتماد مجموعة من القرارات المتعلقة بإعطاء الانطلاقة الفعلية للصندوق، خاصة فيما يتعلق بهيكلته وإرساء الصناديق القطاعية والموضوعاتية المنصوص عليها في القانون رقم 76.20 المذكور وكذا استكمال هيئات الحكامة وآليات التدبير (اللجان المتخصصة، اتفاقية المراقبة المالية، نظام الصفقات...).

وعلاقة بالإجراءات التي تتخذها الحكومة لرفع قدرات المقاولات الوطنية العامة والخاصة على الاستثمار وعلى خلق مناصب الشغل، وجبت الإشارة إلى أنه ونظرا لأهمية الاستثمارات وتأثيراتها المباشرة وغير المباشرة على النشاط الاقتصادي وعلى جودة معيش المواطن، قامت الدولة بإحداث مؤسسات تعنى بالنهوض بالاستثمارات وتسهيلها والسهر على إخراجها إلى أرض الواقع. وفي هذا الإطار، عرفت المراكز الجهوية للاستثمار إصلاحا مهماً لمنظومة تدبير وتحفيز الاستثمار على المستوى الجهوي خلال سنة 2019، في إطار تنزيل الورش الملكي المتعلق بإصلاح هذه الهيئات، من خلال إصدار القانون رقم 18-47 المتعلق بإصلاح المراكز الجهوية للاستثمار وإحداث اللجان الجهوية الموحدة للاستثمار.

وتتولى المراكز الجهوية للاستثمار، كل واحد منها في حدود نفوذه الترابي، المساهمة في تنفيذ سياسة الدولة في مجال تنمية الاستثمارات وتحفيزها وإنعاشها وجلبها على الصعيد الجهوي، والمواكبة الشاملة للمقاولات، لاسيما المقاولات الصغرى والمتوسطة والصغيرة جدا. ولهذه الغاية، تعرض المراكز،

باعتبارها شبابيك وحيدة، خدمات لفائدة المستثمرين وتواكب المقاولات الصغرى والمتوسطة والصغيرة جدا.

كما وضعت الدولة رهن إشارة الفاعلين الاقتصاديين عرضا بديلا ومكملا للاستدانة، من خلال صندوق محمد السادس للاستثمار السالف الذكر والذي يهدف إلى تطوير النسيج الاقتصادي والحفاظ على مناصب الشغل و/أو إحداث مناصب جديدة. كما يهدف إلى دعم ومواكبة وتمويل المشاريع الاستثمارية الكبرى للقطاعين العام والخاص في إطار تشاركي في مختلف المجالات .

ومن جهة أخرى، قامت الدولة بتفعيل الآليات الجديدة للضمان، من أجل الحد من التأثير السلبي لآثار الوباء على المقاولات أساساً، وذلك من خلال تحسين شروط تمويل المقاولات وتمكينها من استئناف وتسريع أنشطتها .

كما أنه سيتم تكريس الدور الطبيعي الذي تلعبه "الوكالة المغربية لتنمية الاستثمارات والصادرات" خاصة في المساهمة في جلب الاستثمارات وتطوير الصادرات عبر جعل علامة "Morocco Now" علامة قوية ورائدة على

المستوى العالمي. هذا إلى جانب تعزيز دور صندوق "إثمار الموارد" الذي يعمل على تعزيز الاستثمارات في جميع القطاعات الاستراتيجية الوطنية من خلال تطوير مشاريع مهيكلّة ذات أثر قويّ وتعبئة الاستثمار الخاص لفائدة الأولويات الاقتصادية الوطنية والاستثمار الخاص.

وعلاوة على ذلك، فقد تم إحراز تقدم كبير في إعداد مشروع الميثاق الجديد للاستثمار، وذلك تماشياً مع التوجيهات الملكية السامية، القاضيّة بترسيخ أسس الانتعاش الاقتصادي. ومن المنتظر أن يساهم هذا الميثاق الجديد في توفير رؤية واضحة للمستثمرين والمقاولات، من أجل القيام بالدور المنوط بهم في دعم الاقتصاد الوطني، وتسريع تنفيذ الاستثمارات، خاصة منها تلك التي لها تأثير على إحداث فرص الشغل والقيمة المضافة.

وبغية تحقيق الهدف المتمثل في توفير أكبر عدد لفرص الشغل وخلق قيمة مضافة، واصلت الحكومة مجهوداتها الرامية إلى تحسين مناخ الأعمال من خلال مواصلة تنزيل السياسة الوطنية

لتحسين مناخ الأعمال للفترة

. 2025-2021

كما قامت الدولة بدعم المقاوله عبر تخصيص مجمل طلبياتها لتعزيز الأفضلية لصالح المقاوله المغربية وتشجيع المنتج المحلي في إطار مقارنة متكاملة تضمنت جملة من الإجراءات الهادفة إلى ولوج المقاولات الصغيرة جدا والمقاولات الصغرى والمتوسطة إلى الطلبات العمومية.